



الفصل الثالث



فجرة الفصل بين علوم
البلاغة ونشأتها وتطورها
فج نطق قضية الإعجاز
القرآن

oboiikan.com

درج كثير من دارسى البلاغة العربية على ترديد مقولة مؤداها : أن التقسيم الثلاثى لعلوم البلاغة (المعانى - البيان - البديع) لم ينشأ إلا على أيدي البلاغيين المتأخرين الذين وجهوا دفة البحث البلاغى بعد عبد القاهر الجرجاني ، تلك المقولة التى تدل فى تردها لا على هذا التحديد التاريخى لظاهرة التقسيم فحسب، بل على ما يستتبعه هذا التحديد من النظر إلى تلك الظاهرة بوصفها إحدى الشوائب التى طرأت على الفكر البلاغى فى تراثنا بعد القرن الخامس الهجرى، أى بعد أن أخذت زهرة هذا الفكر فى الذبول، وصار مده إلى التراجع والانحسار.

والحق أن هذه المقولة - رغم ذبوعها - محل نظر؛ ففكرة هذا التقسيم هى إحدى الأفكار التى شغلت أذهان البلاغيين فى تراثنا العربى منذ عصر مبكر، وهذا ما نود تجليته فى صفحات هذا الكتاب بالكشف عن الجذور الأولى لتلك الفكرة، والخط التطورى الذى سارت فيه، حتى يتسنى لنا تصور تلك الظاهرة من ظواهر التراث البلاغى فى سياقها التاريخى الصحيح ؛ ليكون الحكم لها أو عليها بعد ذلك قائماً على أساس؛ فالحكم على الشئ فرع عن تصويره كما يقال.

وبداية نود أن نشير إلى أن هناك ظاهرتين تتجليان فى تراثنا البلاغى حتى نهاية القرن الخامس الهجرى تقريباً كانتا - فيما يبدو - هما الأساس الذى ارتكزت عليه المقولة السابقة . هاتان الظاهرتان هما:

١- تداخل المباحث البلاغية فى مؤلفات تلك الفترة؛

فمما لا جدال فيه أنا لا نكاد نجد من بين الكتب التى توارثناها عن تلك الفترة كتاباً واحداً تتميز فيه الحدود بين مباحث علوم البلاغة الثلاثة نميزها فى كتب البلاغيين المتأخرين، وهذا ما استند إليه أستاذنا الخولي فى نسبة الفصل بين تلك العلوم إلى هؤلاء البلاغيين، فهو يشير إلى هذا التداخل فى كتابى عبد القاهر الجرجاني «أسرار البلاغة» و «دلائل الإعجاز» مستدلاً به على أن ظاهرة الفصل لم تعرف طريقها إلى مسار الفكر البلاغى إلا بعد القرن الخامس الهجرى ، ويقول:



«... فإن جنحت إلى أن تعد أسرار البلاغة من البحث البياني الصرف لقيتك فيه أبحاث السجع والتجنيس بأقسامه وأنواعه، وذلك مما صار بعد استقرار القسمة من علم البديع، كما استجد فيه الحديث عن المجاز العقلي بمناسبة الكلام عن المجاز اللغوي، وقد انتهت القسمة أخيراً إلى وضع المجاز العقلي في علم المعاني، وإن أنت جعلت دلائل الإعجاز من علم المعاني - بتحكم - لقيتك فيه أبحاث الكناية والاستعارة والتمثيل، وكل هذا مما استقر أخيراً في علم البيان»^(١).

٢- غيبة المصطلحات الدالة على التقسيم:

فنحن لا نجد في مؤلفات تلك الفترة استخداماً لتلك المصطلحات الثلاثة التي أصبح كل منها - فيما بعد - عنواناً لأحد فروع البلاغة، أجل لقد أشار عبدالقاهر الجرجاني إلي ما أسماه «علم البيان»^(٢)، ولكن هذا المصطلح لديه لم يكن قد صار بعد واحداً من مصطلحات التقسيم؛ وذلك لأن لفظة البيان عنده كانت ترادف لفظة البلاغة، وهذا يعني أن دائرة علم البيان في نظره تضم في حوزتها كل ما تضمنه دائرة علم البلاغة.

لقد استند كثير من مؤرخي^(٣) البلاغة على تلك الظاهرة في تحديد بداية التقسيم، وعلى أساسها نسبت تلك البداية إلي الزمخشري في رأى، وإلى السكاكي وأتباع مدرسته في رأى آخر، أما الزمخشري فلأنه أول من استخدم مصطلح «علم المعاني» عاطفاً عليه مصطلح علم البيان^(٤) «والعطف يعني التمايز والمغايرة»، وأما مدرسة السكاكي فلأن المصطلحات الثلاثة قد تحددت بدقة على أيديهم، وارتبط كل منها - بشكل واضح - بميدانه الخاص ومباحثه المحددة.

(١) أمين الخولي: مناهج تجديد ص ١٢٢، ١٢٣، دار المعرفة سنة ١٩٦١م.

(٢) عبد القادر الجرجاني: دلائل الإعجاز ص ٤ - الطبعة الثالثة - دار المنار سنة ١٣٦٦ هـ.

(٣) انظر د. شوقي ضيف: البلاغة تطور وتاريخ ص ٢٢١، دار المعارف، د. على عشري زايد - البلاغة العربية ص ١٤١، مكتبة الشباب سنة ١٩٧٧م.

(٤) انظر: الكشف، ج ١، ص ١٦.



والواقع أنا نسلم بتحقق هاتين الظاهرتين فى تراثنا البلاغى حتى القرن الخامس الهجرى، ولكن الذى لا نسلم به هو تصور التنافى بين كل من هاتين الظاهرتين والظاهرة التى نحن بصدد التأريخ لها، فتداخل المباحث البلاغية فى مؤلفات تلك المرحلة المبكرة لا يستلزم - ضرورة - أن تكون تلك المباحث فى أذهان مؤلفى تلك المؤلفات ركائماً لا تميز بين عناصره، وهذا ما سوف يتأكد لنا بعد قليل، وكذلك الشأن فى تأخر نشأة المصطلحات الدالة على التقسيم عن تلك المرحلة؛ إذ من المسلم به أن تحرير مصطلح من المصطلحات إنما هو خطوة تالية لتخلق مدلوله وبروزه إلى حيز الوجود، فشان استقرار المصطلحات فى كل علم وفن هو كشأن الاستقرار على أسماء الشوارع والميادين فى مدينة ثم تخطيطها وتنفيذها من قبل.

متى بدأت ظاهرة التقسيم فى تراثنا البلاغى إذن؟ وما المراحل التى مرت بها حتى استقرت على تلك الصورة المعروفة المتوارثة؟

إن هذه الظاهرة - فيما نعتقد - هى إحدى الظواهر التى تمتد بجذورها الأولى إلى المراحل الأولى فى تاريخ البلاغة العربية، فهى واحدة من ثمار ذلك الجدل الذى ثار منذ عصر مبكر فى تراثنا العربى حول فكرة الإعجاز القرآنى، فهذا الجدل الذى احتدم فى بيئة المتكلمين قد كان له عميق الأثر لا فى بداية البحث النظرى فى الظواهر والفنون البلاغية فحسب، بل فى بداية التمييز بين تلك الظواهر والفنون على نحو يخدم - فى منظور كثير من هؤلاء المتكلمين - حقيقة الإعجاز.

وليس من غايتنا هنا الخوض فى تفاصيل قضية الإعجاز وتداعياتها الكلامية، وبحسبنا أن نشير إلى أنها قد تمخضت عن ذبوع رأى القائل بأن مناط الإعجاز ومظهر التحدى فى لغة البيان القرآنى هو النظم أو التأليف، إذ إن هذا الرأى - فيما نحسب - قد كان بمثابة «الجذر النظرى» الذى تفرعت عنه محاولات الفصل بين ظواهر البلاغة، أى أن تلك المحاولات قد نشأت فى ظل إحساس هؤلاء المتكلمين بضرورة التمييز بين ظاهرة النظم التى وقع بها الإعجاز فى نظرهم، وغيرها من



الظواهر التى لا يتعلق الإعجاز بها لذاتها؛ لأنها ليست سائدة فى كل سور القرآن وآياته من جهة ولأنها من التقاليد الفنية التى عرفتھا العربية قبل نزول القرآن وتفرق فيها الشعر العربى من جهة أخرى.

ويمكن القول بأن هذه الظاهرة قد مرت حتى نهاية القرن الخامس بمرحلتين متعاقبتين:

الأولى : تم فيها التمييز بين النظم والبديع.

والثانية : كان التمييز فيها بين النظم واللفظ.

ونود فى الصفحات التالية أن نجلى أثر كل من هاتين المرحلتين فى بلورة معالم الفصل بين علوم البلاغة الثلاثة.

المرحلة الأولى: التفرقة بين النظم والبديع

لم يكن كل من مصطلحي النظم والبديع خلال تلك المرحلة (التي تنتهى بنهاية القرن الرابع الهجرى تقريباً) قد تحدد بمدلوله الدقيق الذى اقترن به فيما بعد؛ فلقد كان البديع ذا معنى عام يشمل كثيراً من الألوان البلاغية التى تم الفصل بينها فى المرحلة التالية، فالبديع لدى ابن المعتز - على سبيل المثال - يشمل الاستعارة والتجنيس والمطابقة ورد أعجاز الكلام على ما تقدمها والمذهب الكلامى^(١)، أى أنه كان يشمل ظواهر بلاغية أكل أمر بعضها - فيما بعد - إلى ما سمي «علم البيان» وبعضها الآخر إلى ما سمي «علم البديع»، أما مصطلح النظم فقد كان يقصد به - إجمالاً - طريقة تأليف العبارة، أى أنه لم يكن يعنى (كالبديع) فنوناً وألواناً بلاغية بعينها، ومع ذلك فإن كثيراً من متكلمي تلك المرحلة قد ركزوا على ربط الإعجاز البلاغى للقرآن بالنظم، على حين نفوا - صراحة أو ضمناً - أن يكون هذا الإعجاز وفقاً على البديع، ولعل السر فى ذلك هو الرغبة فى تمييز زاوية التفرد فى

(١) انظر: كتاب البديع - عبدالله بن المعتز ، دار المسيرة - بيروت ، الطبعة الثالثة ١٩٨٣ م.



لغة البيان القرآني والابتعاد بها عن هذا البديع الذي كان استخدامه في الشعر - آنذاك - مثار خصومة وجدل بين النقاد ودارسي الأدب، والذي كانت نماذجه لدى الشعراء تسمو إلى مستوى الفنية والجمال حيناً، وتنحط إلى هوة التعقيد والتكلف حيناً آخر.

لقد كان زعيم المعتزلة (الجاحظ) هو أول من رصد ظاهرة البديع في الشعر العربي مشيداً بأثرها في فنيته ، بل لقد بالغ في الإعجاب بالبديع حتى زعم أنه السر في تميز العربية وتفوقها على غيرها من اللغات، فالبديع على حد قوله: «مقصود على العرب ومن أجله فاقت لغتهم كل لغة وأربت على كل لسان»^(١). ومع ذلك فإن الجاحظ في تناوله لقضية الإعجاز قد جعل جهة هذا الإعجاز منوطة لا بالبديع الذي بالغ بالإعجاب به في الشعر بل بالنظم، وهذا ما يتجلى في عنوان كتابه الذي لا يزال مفقوداً حتى الآن، «نظم القرآن» وفي استخداماته المتكررة لمصطلح النظم في كتبه الأخرى، ومعنى ذلك أن النظم في نظر الجاحظ يتميز - من حيث أثره الفني - من البديع، فكل منهما عنده هو وسيلة للسبق أو التفرد الفني، ولكن يبقى الفارق بينهما في نظره مائلاً في أن تفرد البديع هو في حدود طاقات البشر، أما تفرد النظم في القرآن فهو تحد وإعجاز لتلك الطاقات، أو على حد وصف الجاحظ له «نظم لا يقدر على مثله العباد»^(٢).

وتتضح هذه التفرقة (بين النظم والبديع) لدى رجل من أبرز علماء الكلام في القرن الرابع الهجري هو أبو بكر الباقلاني ت سنة ٤٠٣ هـ ، بل إن تلك التفرقة تعد أحد المحاور الأساسية في كتابه «إعجاز القرآن» ، والنافذة التي أطل من خلالها على ميدان البلاغة كي يسهم فيه إسهاماً كانت له آثاره في كثير من تلاه من البلاغيين.

(١) البيان - التبيين ، ج ٤ ، ص ٥٥ .

(٢) الحيوان ، ج ٤ ، ص ٩ .



لقد كانت وجوه الإعجاز القرآنى فى نظر الباقلانى ثلاثة :

١ - إخباره عن الغيوب .

٢ - تضمنه قصص الأولين وسير المتقدمين .

٣ - أنه بديع النظم عجيب التأليف متناه فى البلاغة إلى الحد الذي يعلم عجز الخلق عنه^(١) ، غير أن وقفة الباقلانى إزاء الوجهين الأولين كانت خاطفة ، شديدة الاقتضاب إذا قيست إلى وقفته إزاء النظم الذي شغل حيزاً كبيراً من اهتمامه واستغرق حديثه عنه ما يربو على نصف صفحات كتابه ؛ ذلك أنه كان معنياً بإبراز تفرد النظم القرآنى وتمايظه من سائر الطرق التعبيرية التى سلكها العرب ، والفنون التى عرفوا بها ، واشتهروا بامتلاك ناصيتها ، وقد اقتضاه ذلك أن يقف طويلاً للتدليل على هذا التمايز ، وأن هذا النظم على حد تعبيره « خارج عن المعهود من نظم جميع كلامهم » أو « لا يتفاوت تفاوت كلامهم » أو « يخرج عن عامة كلام الإنس والجن »^(٢) .

من منطلق العناية بإبراز ذلك التمايز فى النظم القرآنى قطع الباقلانى - فى فصلين متتاليين - بنفى ظاهرتى الشعر والسجع من القرآن . ومن هذا المنطلق ذاته كانت تفرقة بين النظم والبديع (الذي كان عنده يشمل معظم فنون البلاغة) ؛ فهو يعرض لأكثر من عشرين لوئاً من البديع ، ثم يصرح بأنه لا سبيل إلى معرفة إعجاز القرآن عن طريقها ؛ لأنه طريق « لا يتعذر وباب لا يمتنع ، وكل يأخذ فيه مأخذاً ، ويقف فيه موقفاً على قدر ما معه من المعرفة ، وبحسب ما يجده من الطبع ، فأما شأو نظم القرآن فليس له مثال يحتذى إليه ولا إمام يقتدى ، ولا يصح وقوع مثله اتفاقاً »^(٣) .

(١) انظر: إعجاز القرآن للباقلانى ، على هامش الإنقان فى علوم القرآن ص ٤٧ وما بعدها ،

المكتبة الثقافية ، بيروت ١٩٧٣ م .

(٢) انظر السابق ، ص ٥١ - ٥٧ .

(٣) انظر السابق ، ص ١٤٩ .

فمعرفة وجه الإعجاز فى لغة القرآن هى - فى نظر الباقلانى - وقف على النظم دون البديع ؛ وذلك لأن تلك اللغة قد تفردت بهذا النظم فارتقت به ومن خلاله إلى طبقة غير متفاوتة فى البيان يتعذر الارتقاء إليها على طاقات البشر، فهو من هذه الزاوية يتمايز من البديع الذى لم تتفرد لغة القرآن بظواهره؛ إذ هى ظواهر عامة عرفها العرب فى شعرهم ونثرهم، وتفاوتت درجات إبداعهم فيها بتفاوت حظوظهم من الموهبة وطاقاتهم فى التعبير.

على أن ذلك لا يعنى أن الباقلانى يغض من شأن البديع، أو من بلاغة فنونه فى لغة القرآن، فإشارته إلى تفاوت تلك الفنون إنما تعنى - ضمناً - أنها قد بلغت فى تلك اللغة الخالدة أسمى درجات البلاغة، ولكن يبقى بعد ذلك أن بلاغتها تلك إنما نشأت فى أحضان النظم القرآنى لتدعم فنيته لا لتستقل دونه بالإعجاز ، هذا ما يقرره الباقلانى حيث يقول:

«لا نجعل الإعجاز متعلقاً بهذه الوجوه الخاصة ووفقاً عليها ومضافاً إليها وإن صح أن تكون هذه الوجوه مؤثرة فى الجملة، آخذة بحظها من الحسن والبهجة متى وقعت فى الكلام على غير وجه التكلف المستبشع^(١)».

ثم يعود الباقلانى إلى تأكيد ذلك رأى فى موطن آخر من كتابه، وذلك حين ينقل عن الرمانى (دون أن يصرح باسمه) تقسيمه للبلاغة إلى عشرة أقسام الإيجاز، والتشبيه، والاستعارة، والتلاؤم، والفواصل، والتجانس، والتصريف، والتضمين، والمبالغة، وحسن البيان^(٢). ثم ينسب إليه الزعم بأن الإعجاز يتعلق بتلك الوجوه التى تسمى (كما يصرح الباقلانى) البديع، ثم يرد على هذا الزعم قائلاً:

(١) انظر السابق ، ص ١٥١ .

(٢) السابق، ص ١٦٠ ، وانظر : ثلاث رسائل فى إعجاز القرآن، ص ٧٦ ، دار المعارف بالقاهرة سنة ١٩٧٦م.



«... إنما ننكر أن يقول قائل: إن بعض هذه الوجوه بانفرادها قد حصل فيه الإعجاز من غير أن يقارنه بما يتصل به الكلام ويفضى إليه، مثل ما يقول: إن ما أقسم به وحده بنفسه معجز، وإن التشبيه معجز، وإن التجنيس معجز، والمطابقة بنفسها معجزة، فأما الآية التي فيها ذكر التشبيه، فإن ادعى إعجازها لألفاظها ونظمها وتأليفها فلإني لا أدفع ذلك وأصححه، ولكن لا ادعى إعجازها لموضع التشبيه، وصاحب المقالة التي حكيناها أضاف ذلك إلى موضع التشبيه، وما قرن به من الوجوه...»^(١).

والباقلاني في هذا النص يبدو متحاملا على الرمانى، ولعل هذا التحامل هو أثر من آثار الخلاف المذهبى بين الرجلين^(٢)؛ ذلك أن الرمانى لم يذهب إلى أن وجها من وجوه البلاغة التي ذكرها معجز بذاته، بل إن هذا هو ما صرح بعكسه حيث يقول:

«وظهور الإعجاز فى الوجوه التى نيينها يكون باجتماع أمور يظهر بها للنفس أن الكلام من البلاغة فى أعلى طبقة»^(٣).

وإذا كان الباقلاني قد ذهب إلى أن النظم أو «ما يتصل به الكلام ويفضى إليه هو مناط التحدى ومرد الإعجاز» فإن ذلك بعينه هو ما ذهب إليه الرمانى وصرح به فى عبارات نقل بعضها الباقلاني (دون أن ينسبها إليه!!) وذلك حيث يقول:

«وأما دلالة التأليف فليس لها نهاية ، ولهذا صار التحدى فيها بالمعارضة لتظهر المعجزة، ولو قال قائل: قد انتهى تأليف الشعر حتى لا يمكن أحدا أن يأتى

(١) السابق ، ص ١٧٠، ١٧١ .

(٢) الرمانى معتزلى والباقلاني علم من أعلام الأشاعرة.

(٣) ثلاث رسائل فى إعجاز القرآن ، ص ٧٨ .



بقصيدة إلا وقد قيلت فيما قيل لكان ذلك باطلاً؛ لأن دلالة التأليف ليس لها نهاية كما أن الممكن من العدد ليس له نهاية يوقف عندها لا يمكن أن يزداد عليها»^(١).

فعبارات الرمانى فى هذا النص قاطعة فى أن نسق القرآن أو أسلوبه المتفرد فى صياغة الجمل وبناء التراكيب هو - بالدرجة الأولى - زاوية التحدى ومناط الإعجاز، ومؤدى ذلك أن الوجوه البلاغية العشرة التى ذكرها لم تبلغ - فى نظره - حد الإعجاز فى لغة القرآن إلا لكونها متلبسة بهذا النظم، منبثقة عنه، متساوقة مع دلالاته ومراميه، وهذا ما ينفى عن الرمانى تلك التهمة التى ألصقها به الباقلانى فنظرتة إلى التأليف هنا لا تكاد تختلف عن نظرة الباقلانى إلى النظم، ولعل مما يدعم ذلك أن مصطلحي «النظم والتأليف» كانا مترادفين على لسان الباقلانى، وأن عبارة «عجيب النظم بديع التأليف» كانت من أكثر العبارات دوراً فى كتابه.

هذا الإلحاح على ربط الإعجاز بالنظم أو التأليف لدى هؤلاء المتكلمين كان - فيما نعتقد - بمثابة الجذر النظرى لاستقلال علم المعانى، ومن الصحيح أن مصطلح النظم لدى هؤلاء لم يظفر - كما أسلفنا القول - بتحديد واضح نستكشف من خلاله وعيهم بميدان هذا العلم أو بطبيعة المباحث التى يتناولها على نحو ما سئرى لدى عبد القاهر، ولكن يبقى بعد ذلك أن هذا الإلحاح على «نظم القرآن» والتأكيد على أنه قد نهض - وحده - بتحقيق الإعجاز فى كثير من الآيات كان بمثابة إيدان بالفصل بين خصوصيات هذا النظم وأسراره من جهة وما سواها من الفنون أو الوجوه التى عرفت - آنذاك - باسم البديع أو البلاغة من جهة أخرى، فمثل هذا الفصل هو تحقيق للغاية التى استقطبت اهتمام المتكلمين، وهى تحديد «جهة التفرد» فى لغة القرآن الكريم، والتفرقة (على مستوى النظرية) بين ما هو معجز بذاته وما ليس كذلك من ظواهرها الفنية.

(١) السابق، ص ١٠٧.



على أننا لا نستطيع القطع بعدم تمثل المتكلمين في تلك المرحلة لميدان علم المعانى ولعله ليس من قبيل المصادفة أن فنون البديع أو البلاغة التى بلغت عشرة لدى الرمانى وزادت عن خمسة وعشرين لدى الباقلانى ليس من بينها (إذا استثنينا الإيجاز وبعض صور الإطناب) ما نعهده الآن من مباحث هذا العلم كالتقديم والتأخير أو الذكر والحذف، أو التعريف والتنكير، أو القصر، أو الفصل والوصل... أيرجع السر فى ذلك إلي افتقاد الوعى - لدى هذين الرجلين - بفنية تلك الظواهر، ودورها الأصيل فى تحقيق الإعجاز؟ أم أنه راجع إلى إيمان كل منهما بأن مثل تلك الظواهر لا تنتمى إلى البديع أو البلاغة (بالمفهوم السائد لهذين المصطلحين حينذاك) بل تنتمى إلى النظم أو التأليف؟ إن هذا الافتراض الأخير هو ما نرجحه فى ضوء ما هو معلوم من رحابة الثقافة وعمق النظر لدى الرجلين من جهة، ومن أن معظم تلك الظواهر كانت قد تحددت على أيدي علماء آخرين سابقين أو معاصرين لهما من جهة أخرى^(١).

وإذا كانت التفرقة بين النظم والبديع خلال تلك المرحلة هى الأساس النظرى لاستقلال علم المعانى فيما بعد، فإن التفرقة بين بعض ألوان البديع وبعضها الآخر كانت - فيما نرى - هى أساس استقلال كل من علمى البيان والبديع، وتلك التفرقة الأخيرة هى ما انفرد الباقلانى بتحديد معالمها، فعند تعرضه لتلك الألوان البديعية للكشف عن مدى تعلقها بالإعجاز وضع مبدأه الذى يقرر فى حسم:

«كل ما يمكن تعلمه، ويتهى تلقنه، ويمكن تلخيصه، ويستدرك أخذه فلا يجب أن يطلب وقوع الإعجاز به»^(٢).

فعلى أساس هذا المبدأ انقسمت ظواهر البديع فى نظر الباقلانى إلى قسمين متميزين:

(١) أمثال أبى عبيدة والفراء وابن قتيبة وابن فارس وغيرهم.

(٢) إعجاز القرآن، جـ ٢، ص ١٨١.

أولهما: لا يتعلق به الإعجاز أصلاً؛ لأنه مما يمكن «تعلّمه وتلخيصه»، أى أن تجويده والبلوغ به إلى أقصى درجات الفنية أمر غير متعذر على البشر، وقد صرح الباقلانى بأن فنون السجع والتجنيس والمطابقة تندرج - فى نظره - فى هذا القسم^(١).

والثانى: يصح تعلق الإعجاز به، ويتضمن تلك الظواهر التى «تتفاوت» درجاتها الفنية من نظم إلى نظم، والتى بلغت فى النظم القرآنى المعجز درجة متعذرة على طوق البشر، ومن الألوان التى يصرح الباقلانى باندراجها فى هذا القسم: الاستعارة والتشبيه والإيجاز وحسن البيان.

إن هذا التقسيم الذى حدد الباقلانى مبدأه فى نهاية القرن الرابع الهجرى تقريباً كان - فيما نظن - هو نقطة البداية فى طريق الفصل بين حقلى علم البيان وعلم البديع. ولعلنا نلاحظ أن الظواهر الثلاثة التى تضمنها القسم الأول لديه هى من أهم مباحث علم البديع - إن لم تكن أهمها - لدى البلاغيين المتأخرين، وأن التشبيه والاستعارة - من القسم الثانى - هما ركيزة علم البيان فى نظر هؤلاء، فإذا أضفنا إلى ذلك أن الباقلانى لم يطبق مبدأه السابق إلا على وجوه البلاغة العشرة التى نقلها عن الرماني، وأنه قد صرح فى هذا الصدد بأن غرضه من هذا التطبيق ليس هو الاستقصاء والحصص بل التمثيل^(٢) - إذا أضفنا ذلك أدركنا مدى فعالية هذا المبدأ فى إرساء فكرة الفصل بين هذين العلمين من علوم البلاغة الثلاثة، بل لعلنا نضيف أن نفى الباقلانى تعلق الإعجاز بظواهر القسم الأول كان وراء تلك النظرة غير المنصفة لعلم البديع فى التراث البلاغى، حيث عد هذا العلم ذيلًا للبلاغة، وعدت ظواهره مجرد طلاءات وحلى خارجية يقتصر دورها على التحسين أو التزيين لا الخلق أو البناء.

(١) السابق - نفسه.

(٢) انظر: السابق ص ١٩١.

المرحلة الثانية. التفرقة بين النظم واللفظ:

إذا كانت المقارنة بين النظم «والبديع» قد أسفرت فى نهاية القرن الرابع الهجرى عن إرساء مبادئ الفصل بين ميادين البلاغة الثلاثة دون تحديد قاطع لطبيعة كل ميدان منها، أو للمباحث التى تندرج فيه، بل دون تحديد لمفهوم النظم ذاته - فإن المقارنة بين النظم واللفظ - فى القرن الخامس - قد أسفرت عن ذلك كله وهذا ما نجده واضحاً لدى عبد القاهر الجرجانى المتوفى سنة ٤٧١ هـ حيث كانت تلك المقارنة لديه واحدة من الركائز الأساسية التى أرسى عليها نظريته الشهيرة فى النظم.

ونود أن نبادر بالإشارة إلى أن عدول عبد القاهر الجرجانى عن المقارنة بين النظم والبديع إلى المقارنة بينه وبين اللفظ لا يمثل انحرافاً عن تلك النظرة التى رأيناها لدى المتكلمين السابقين عليه فى تأصيل الإعجاز القرآنى، بل على النقيض من ذلك هذا العدول استمراراً لتلك النظرة، وبناء عليها وترسيخاً لأبعادها وملامحها، ولعل مما يؤكد ذلك أن الفنون البلاغية التى تنضوى تحت مصطلح «البديع» فى نظر هؤلاء تندرج كلها بشكل أو بآخر - كما سنرى - تحت مصطلح «اللفظ» عند عبد القاهر، أما هذا العدول ذاته فلعله راجع إلى تأثير عبد القاهر بقضية اللفظ والمعنى، وعنايته بالرد على من أسماهم «أصحاب اللفظ» من جهة، وإلى إحساسه - فى الوقت ذاته - باستقرار «البديع» وخمود الخلاف الذى احتدم حوله فى القرنين الثالث والرابع من جهة أخرى.

لقد صرح عبد القاهر فى مقدمة «دلائل الإعجاز» أن غايته هى بيان زاوية التفرد أو «الجهة التى منها قامت الحجة»^(١) فى بلاغة القرآن، ومن ثم راح يرصد فى ثنايا هذا الكتاب مزايا الحسن أو القيم الجمالية الفاعلة فى بلاغة الكلام، مميزاً بينها على النحو الذى يؤكد من خلاله أن النظم أو «توخى معانى النحو بين معانى

(١) دلائل الإعجاز، تحقيق السيد محمد رشيد رضا، ص ٧.



الكلم» هو تلك الجهة، فهو يقرر أن تلك المزايا تنقسم من حيث متعلقها - عند التحليل - إلى قسمين:

١ - مزايا النظم.

٢ - مزايا اللفظ.

يقول:

«.. وجملة الأمر أن ههنا كلامًا حسنه للفظ دون النظم، وآخر حسنه للنظم دون اللفظ، وثالثًا قوى الحسن من الجهتين، ووجبت له المزية بكلا الأمرين، والإشكال فى هذا الثالث، وهو الذى لا تزال ترى الغلط قد عارضك فيه، وتراك قد حفت فيه على النظم، فتركته وطمحت ببصرك إلى اللفظ، وقدرته فى حسن كان به وباللفظ أنه للفظ خاصة...»^(١).

ونستطيع القول بأن هذا التقسيم الذى ألح عليه عبد القاهر فى غير موطن^(٢) من دلائل الإعجاز قد حدد بشكل حاسم معالم الفصل بين ميدانى علم المعانى وعلم البيان ويتجلى ذلك فى ضوء الحقيقتين التاليتين:

الأولى: من المسلم به أن نظرية النظم لدى عبد القاهر هى التربة التى نبتت فيها ونضجت مباحث علم المعانى؛ فتلك المباحث كما حددها البلاغيون المتأخرون ليست سوى مزايا النظم وخصوصياته لدى عبد القاهر.

الثانية: أن اللفظ يقابل النظم فى هذا التقسيم لا يعنى اللفظ المفرد، وإنما يعنى اللفظ المستخدم (الحى) المتفاعل بدلالته الخاصة فى بناء العبارة أو نظمها؛ فلقد كانت دلالات الألفاظ المفردة على معانيها فى نظر عبد القاهر - كما يقرر علم اللغة المعاصر - مجرد صور صامتة أو ميتة مختزنة فى ذهن الفرد أو فى باطن

(١) السابق، ص ٧٨.

(٢) انظر: ص ٣٢٩، ص ٣٤٦.



المعجم، ومن ثم بادر بتنحيتهما نهائياً عن مسرح بحثه فى وسائل البلاغة ودلائل الإعجاز، وهذا ما قرره حين قال:

«ليس لنا إذا نحن تكلمنا فى البلاغة والفصاحة مع معانى الكلم المفردة شغل ولا هى منا بسبيل»^(١).

وإذا كان مصطلح اللفظ فى التقسيم السابق لا ينصرف إلى اللفظ المفرد فإنه لا ينصرف - أيضاً - إلى اللفظ المستخدم على إطلاقه، بل إلى نوع خاص منه وهو ما كان ذا دلالة مجازية، أو ما كان دالاً على «معنى المعنى»^(٢) على حد اصطلاح عبد القاهر، وهذا ما حدده بنفسه حين قال - فى موطن آخر - بصدد إقرار ذلك التقسيم: «اعلم أن الكلام الفصيح ينقسم قسمين: قسم تعزى المزية والحسن فيه إلى اللفظ، وقسم يعزى ذلك فيه إلى النظم، فالقسم الأول: الكناية والاستعارة والتمثيل الكائن على حد الاستعارة، وكل ما كان فيه على الجملة مجاز واتساع وعدول باللفظ عن الظاهر»^(٣).

إن هذا النص يؤكد لنا ما سبق أن أشرنا إليه من أن التفرقة بين ميدان علم المعانى وميدان علم البيان قد استقرت أصولها على يدى عبد القاهر الجرجانى، قد يقال: إن مصطلح «علم البيان» كان لديه ذا مدلول عام^(٤) يرادف به «علم البلاغة»، وقد يقال كذلك إنه لم يشر أصلاً إلى مصطلح «علم المعانى» فى كتابيه الشهيرين: أسرار البلاغة ودلائل الإعجاز. وهذا أو ذاك مما لا جدال فيه، ولكن يبقى مع ذلك أن الذين حددوا المصطلح الأول ووضعوا المصطلح الثانى لم يفعلوا ذلك إلا على أساس تفرقته - فى ضوء نظرتة للإعجاز - بين مزية النظم ومزية اللفظ، وقد أشرنا منذ قليل إلى أن مزية «النظم» قد أصبحت لدى هؤلاء البلاغيين مناط

(١) السابق ص ٥٧، انظر: ص ٣٥ وما بعدها.

(٢) انظر: السابق ص ٢٠٣.

(٣) السابق، ص ٣٢٩.

(٤) انظر السابق، ص ٤، ٥ وكذا ص ٣٥.



البحث فى علم المعانى، وهنا نشير إلى أن «مزية اللفظ» التى تنحصر - كما يبدو فى النص السابق - فى الاستعارة والكناية والتمثيل قد أصبحت هى قوام البحث فى علم البيان فى نظرهم.

ولعل من الجدير بالإشارة إليه فى هذا المقام هو أن حصر عبد القاهر لمزية اللفظ فى تلك الصور أو الألوان ذات الدلالة المجازية قد كان - فيما نظن - هو السبب فى بعض الظواهر التى برزت فى تناول البلاغيين المتأخرين لعلم البيان، والتى أصبحت فى نظر كثير من دارسى البلاغة العربية محل تساؤل أو نقد موجه إلى هؤلاء البلاغيين فحسب، من ذلك:

أ - تصدير هذا العلم بالبحث فى أنواع دلالة اللفظ: الوضعية والتضمنية والالتزامية؛ وذلك للتأكيد على أن الدالتين الأخيرتين فحسب هما مدار البحث فى هذا العلم الذى يختص - كما يصرح السكاكى - بالنظر فيما لا يتحقق إلا فيهما من الانتقال من معنى إلى معنى بسبب علاقة بينهما^(١).

ب - التوقف فى عد التشبيه - لأن الدلالة فيه وضعية - مبحثاً أصيلاً فى ميدان هذا العلم، ثم تبرير التعرض له فى هذا الميدان بأن الاستعارة لا تقوم إلا على أساس التشبيه.

ج - إخراج كثير من البلاغيين للمجاز العقلى - لأنه ليس تجاوزاً فى دلالة اللفظ - من حوزة علم البيان، فلقد استدرك الخطيب القزوينى على السكاكى فى إقحامه ذلك الضرب من المجاز فى نطاق هذا العلم، ثم أدرجه فى نطاق علم المعانى، وتابعه فى ذلك من خلفه من البلاغيين.

(١) انظر: مفتاح العلوم ص ١٤١، وجلى أن الشبه واضح بين عبارات السكاكى فى تحديد مجال علم البيان وعبارات عبد القاهر فى تحديد مزية اللفظ وقصرها على «دلالة المعنى على المعنى».



ونود فى هذا الصدد أن نضيف أن حرص هؤلاء البلاغيين المتأخرين على جعل علم البيان تاليًا أو لاحقًا لعلم المعانى إنما يرتد - فيما نحس - إلى طبيعة نظرة عبد القاهر إلى كل من «مزية النظم» و «مزية اللفظ»، لقد برر السكاكى ذلك الترتيب بين العلمين فى كتابه فقال: «إن علم البيان شعبة من علم المعانى لا تنفصل عنه إلا بزيادة اعتبار»^(١)، وهو تبرير لا يكاد يختلف عما قرره عبد القاهر من أن الإعجاز لم يتعلق بمزايا اللفظ فى القرآن الكريم إلا لكونها أثرًا من آثار نظمه المتفرد، وخطًا من خيوط نسيجه المحكم، فكل من «الاستعارة والكناية والتمثيل وسائر ضروب المجاز من بعدها من مقتضيات النظم؛ لأنه لا يتصور أن يدخل شئ منها فى الكلمة وهى أفراد لم يتوخ فيما بينها حكم من أحكام النحو»^(٢).

وإذا كان تفرقة عبد القاهر بين مزية النظم ومزية اللفظ قد أقرت معالم الفصل بين هذين العلمين لدى البلاغيين المتأخرين فإن تحديده لمفهوم هاتين المزييتين قد وضع الركائز الأساسية التى استند إليها هؤلاء البلاغيون فى تعريف كل منهما:

أما مزية النظم: فقد حددها عبد القاهر بقوله:

«وإذ قد عرفت أن مدار أمر النظم على معانى النحو، وعلى الوجوه والفروق التى من شأنها أن تكون فيه، فاعلم أن الفروق والوجوه كثيرة ليس لها غاية تقف عندها، ونهاية لا تجدد لها ازديادًا بعدها، ثم اعلم أن ليست المزية بواجبة لها فى أنفسها، ومن حيث هى على الإطلاق، ولكن تعرض بسبب المعانى والأغراض التى يوضع لها الكلام، ثم بحسب موقع بعضها من بعض، واستعمال بعضها مع بعض، تفسير هذا أنه ليس إذا راقك التفكير فى «سودد» من قوله^(٣): «تنقل فى

(١) السابق ص ٧٠ .

(٢) دلائل الإعجاز ، ص ٣٠٠ .

(٣) الضمير يعود على إبراهيم بن العباس الذى حلل عبد القاهر أبياتًا له قبل هذا النص مباشرة.



خلقى سؤدد» ، وفى دهر من قوله: «فلو إذ نبا دهر» فإنه يجب أن يروكك أبداً وفى كل شىء... بل ليس من فضل ومزية إلا بحسب الموضع ، وبحسب المعنى الذى تريد والغرض الذى تؤم^(١).

فمزية النظم فى نظر عبد القاهر - كما يتجلى فى هذا النص - ترتكز على أساسين:

١ - معانى النحو ووظائفه وما تحفل به طرائق أدائها من إمكانات ثرية أو «وجوه» و «فروق»^(٢) يستثمرها ويتخير من بينها الناظم.

٢ - تحقق الملاءمة بين هذه المعانى والموقف الذى ترد فيه أو الغرض الذى تصاغ من أجله، ولعله ليس من قبيل التعسف أن نقرر أن هذين الأساسين كانا هما المحور الذى أدار حوله البلاغيون المتأخرون تعريفهم لعلم المعانى، وبحسبنا هنا أن نشير إلى التعريف السائد له فى تراثنا البلاغى ، والذى صاغه الخطيب القزوينى بقوله: « هو علم يعرف به أحوال اللفظ العربى التى بها يطابق مقتضى الحال »^(٣).

فأحوال اللفظ فى نظر القزوينى - كما يتضح فى حصره لمباحث هذا العلم - هى معانى النحو عند عبد القاهر، كذلك فإن مطابقة تلك الأحوال لما أسماه القزوينى مقتضى الحال هى بعينها ملاءمة معانى النحو للغرض فى نظر عبد القاهر، بل إن هذا هو ما صرح به القزوينى نفسه حين قال:

« وهذا - أعنى تطبيق الكلام على مقتضى الحال - هو الذى يسميه الشيخ عبد القاهر بالنظم حيث يقول: النظم تأخى معانى النحو فيما بين الكلم على حسب

(١) دلائل الإعجاز، ص ٦٩ ، ٧٠ .

(٢) انظر فى هذين المصطلحين: بحثنا لسلكتنوراه: المعنى فى البلاغة العربية ص ٧٣ ، ٧٤ ، مخطوط بجامعة القاهرة سنة ١٩٨٣ م.

(٣) الإيضاح فى علوم البلاغة ص ١٥ ، دار الكتب العلمية بيروت - الطبعة الأولى - سنة ١٩٨٥ م.



الأغراض التي يصاغ لها الكلام^(١) ، وهو تصريح له دلالاته القاطعة على أن ذلك التعريف السائد لعلم المعاني في كتب البلاغيين المتأخرين لا يعدو أن يكون تلخيصاً مركزاً، أو صياغة منطقية «جامعة مانعة» لرأى عبدالقاهر في مزية النظم» .

أما مزية اللفظ:

فقد حددها عبد القاهر في أثناء تعليقه على إحدى المقولات السائدة في عصره ، والتي ربما احتج بها - كما يصرح - أصحاب اللفظ ، تلك المقولة هي :
«لا يكون الكلام يستحق اسم البلاغة حتى يسابق معناه لفظه ولفظه معناه، ولا يكون لفظه أسبق إلي سمعك من معناه إلي قلبك»^(٢) .

ولا يتسع المقام هنا لنقل نص عبد القاهر كاملاً في هذا التعليق الذي استغرق أكثر من أربع صفحات^(٣) في دلائل الإعجاز ؛ ولذا فنحن مضطرون إلي أن نجتزئ منه ما يقفنا على المبادئ التي تحدد «مزية اللفظ» في نظره، وأن نشفع كل مبدأ منها بالإشارة إلى ظلاله الواضحة وأثره القوي في تصور البلاغيين المتأخرين لعلم البيان كما يبدو في تعريفه لدى السكاكي بأنه «معرفة إيراد المعنى الواحد في طرق مختلفة بالزيادة في وضوح الدلالة عليه وبالنقصان فيحتزر بالوقوف على ذلك عن الخطأ في مطابقة الكلام لتمام المراد منه»^(٤) .

أو في تعريف الخطيب القزويني له بقوله: هو «إيراد المعنى الواحد بطرق مختلفة في وضوح الدلالة عليه»^(٥) وتلك المبادئ هي :

(١) السابق ص ١٢ .

(٢) دلائل الإعجاز ، ص ٢٠٦ .

(٣) انظر : دلائل الإعجاز ، ص ٢٠٦ - ٢١٠ .

(٤) مفتاح العلوم ، ص ٧٠ .

(٥) الإيضاح ، ص ٢١٥ .

أولاً: ينفى عبد القاهر أن يكون اللفظ المراد فى تلك المقولة هو اللفظ الدال على معناه ، والحجة التى يدعم بها هذا النفى هى: أنه «لا يخلو السامع من أن يكون عالماً باللغة وبمعانى الألفاظ التى يسمعها، أو يكون جاهلاً بذلك، فإن كان عالماً لم يتصور أن يتفاوت حال الألفاظ معه فيكون معنى لفظ أسرع إلى قلبه من معنى لفظ آخر، وإن كان جاهلاً كان ذلك فى وصفه أبعد».

وتلك الحجة هى ما سيقى بعينها لدى السكاكى والقزوينى - واضعى التعريفين السابقين - للتدليل على أن «إيراد المعنى الواحد بطرق مختلفة فى وضوح الدلالة عليه» لا يتأتى بالدلالات الوضعية^(١).

ثانياً: لا ينصرف مصطلح «اللفظ» فى المقولة السابقة - كما يصرح عبد القاهر - إلا إلى الألفاظ ذات الدلالة المجازية، أو دلالة «المعنى على المعنى» فتلك هى التى يتحقق فيها التسابق أو التفاوت المشار إليه؛ وذلك لأنها - دون الدلالة الوضعية - «مما يدرك بالفكر، ومما يتجدد العلم به عند سماع الكلام».

ويبدو أثر هذه الفكرة واضحاً لدى كل من السكاكى والقزوينى فى شرحهما لتعريف علم البيان ، حيث صرح كل منهما بأن الدلالة المجازية هى ميدان البحث فى هذا العلم - ولعل وصف عبد القاهر لتلك الدلالة بأنها «مما يدرك بالفكر» كان وراء تسميتها «الدلالة العقلية» لديهما^(٢).

ثالثاً: مرد التفاوت أو التسابق المستحق لوصف البلاغة فى تلك المقولة هو درجة الوضوح فى الدلالة المجازية، أى مدى قوة العلاقة بين المعنى الأول (معنى اللفظ) والمعنى الثانى (المجازى) وبناء على ذلك فإن قائل تلك المقولة - حسب تفسير عبد القاهر - إنما يريد «أن من شرط البلاغة أن يكون المعنى الأول الذى تجعله دليلاً على المعنى الثانى، ووسيطاً بينك وبينه متمكناً فى دلالة ، مستقلاً

(١) انظر : مفتاح العلوم ص ١٤٠ ، الإيضاح ص ٢١٦ .

(٢) انظر : السابق نفسه .



بوساطته، يسفر بينك وبينه أحسن سفارة ، ويشير لك إليه أبين إشارة ثم يخيل لك أنك فهمته من حاق اللفظ .

ونود هنا أن نلاحظ أن التسابق أو التفاوت فى نظر عبد القاهر لا يتحقق - فحسب - بين الدلالات المجازية التى يستقل كل منها بمعناه، بل إنه يتحقق كذلك بين الدلالات التى يحتمل تواردها على معنى واحد، وهذا ما يفهم من استخدامه لصيغة التفضيل فى وصف الدلالة الواضحة أو «البليغة» : فهى تسفر عن معناها المجازى «أحسن سفارة» وتشير إليه أبين إشارة»، ومعنى ذلك أنه يسلم بإمكانية أداء هذا المعنى ذاته بدلالة أخرى أقل من الأولى وضوحاً وبالتالي أقل بلاغة .

إن نظرة عبد القاهر إلى الصورة المجازية على هذا النحو قد تثير كثيراً من الجدل، ولكن الذى لا جدال فيه - وهو ما يعنينا الآن - أنها كانت ذات أثر عميق فى تصور البلاغيين المتأخرين لميدان علم البيان ووظيفته، كما يبدو فى تعريفهم السابق له «علم يعرف به إيراد المعنى الواحد بطرق مختلفة فى وضوح الدلالة عليه» ، فالمعنى المقصود فى هذا التعريف هو : «المعنى المجازى»، أما «الطرق» فهى وجوه الدلالة المتعددة التى (يمكن) لهذا المعنى أن يؤدى بها بدرجات متفاوتة فى الوضوح، ومن ثم تكون البلاغة (التي يعنى برصدها أو الحكم عليها هذا العلم) متمثلة فى اختيار أقواها تعلقاً به، وأوضحها دلالة عليه، وهذا ما صرح به كل من السكاكى والخطيب القزويني فى شرحهما للتعريف السابق، حيث قررا أن الطرق المختلفة لا تتحقق إلا فى الدلالات المجازية على الشئ الواحد الذى تتعدد لوازمه أو متعلقاته ويكون بعضها أوضح دلالة عليه من بعض^(١) .

ولعلنا - بناء على ذلك - لا نوافق على ما تردد كثيراً على ألسنة المعاصرين من أن المقصود بإيراد المعنى الواحد بطرق مختلفة هو إيراده تارة بطريق التشبيه،

(١) انظر : السابق - نفسه .



وأخرى بطريق المجاز، وثالثة بطريق الكناية، فليس فى ترانثا البلاغى كله ما يؤيد هذا الفهم ، هذا فضلاً عن أن التشبيه - كما أشرنا من قبل - لم يدر أصلاً بخلد هؤلاء البلاغيين عند تعريفهم لعلم البيان؛ لأن الدلالة فيه هى الدلالة الوضعية التى لا ينطبق عليها هذا التعريف، وهذا ما صرح به السكاكى نفسه^(١).

رابعاً : إذا افتقد اللفظ الدال على معنى المعنى سمة الوضوح فإنه يفقد بالتالى مزيته أو بلاغته التى حددت أماراتها المقولة السابقة؛ لأنه حينئذ لا يسابق المعنى بل يسبقه ؛ ولأنك فى تلك الحال، كما يقول عبد القاهر: «ترى اللفظ يصل إلى سمعك وتحتاج إلى أن تخب وتوضع فى طلب المعنى، وإذا أفرط الأمر فى ذلك صار إلى التعقيد الذى قالوا إنه يستهلك المعنى»^(٢).

لقد كان لهذا المبدأ آثاره الواضحة فى طبيعة النظرة إلى الصورة المجازية عند مدرسة السكاكى، ونستطيع - فيما يلى - أن نرصد بعض تلك الآثار لدى واحد من أبرز أعلام تلك المدرسة وهو الخطيب القزوينى:

أ - يصرح القزوينى بأن غاية علم البيان هى «الاحتراز عن التعقيد المعنوى»^(٣) ، ولعل وصف التعقيد بكونه معنوياً لديه راجع إلى وصف عبد القاهر له بأنه «يستهلك المعنى».

ب - لا يختلف مفهوم «التعقيد» لدى القزوينى عنه لدى عبد القاهر ، وهذا ما يبدو واضحاً فى تحديده له بقوله : «ألا يكون انتقال الذهن من المعنى الأولى إلى المعنى الثانى - الذى هو لازمه والمراد به - ظاهراً»^(٤).

(١) انظر : مفتاح العلوم ص ١٤٠ .

(٢) دلائل الإعجاز ، ص ٢٠٩ ، ٢١٠ .

(٣) الإيضاح ، ص ١٤ .

(٤) السابق ، ص ٨ ، ٩ .



ج - اقتصر القزوينى فى التمثيل للتعقيد على البيت الوحيد الذى أورده
عبدالقاهر له وهو بيت العباس بن الأحنف:

سأطلب بعد الدار عنكم لتقربوا .: وتسكب عيناى الدموع لتجمدا

مردداً فى التعليق عليه ما قرره عبد القاهر من أن مناط التعقيد هو قول
العباس «لتجمدا» لعدم وضوح العلاقة بين المعنى الأول «جمود العين» والمعنى
الثانى الذى أراده هذا الشاعر «السرور»^(١).

نستطيع - إذن - أن نقرر أن وظيفة علم البيان أو غايته كما حددها التعريفان
السابقان هى تحقيق «مزية اللفظ» كما حددها عبدالقاهر الجرجانى بصدد تعليقه
على المقولة السابقة، أو لنقل : إن البلاغة التى يختص ببحثها هذا العلم فى نظر
البلاغيين المتأخرين ليست سوى بلاغة اللفظ الذى يسابق المعنى كما فسرها
عبدالقاهر.

وإذا كانت نظرة عبد القاهر إلى «مزية اللفظ» قد حددت أسس استقلال علم
البيان، فإنها قد حددت - فى الوقت ذاته - أسس استقلال «علم البديع» وتمايزه من
العلمين السابقين؛ ذلك أنه إذا كانت تلك المزية تنحصر فى دلالة اللفظ على معناه
المجازى فإن مقتضى ذلك أن القيم الجمالية المتعلقة بدلالة اللفظ على معناه
الوضعى كالطباق أو المقابلة، أو المتعلقة بجرسه أو بنيته الصوتية كالجناس أو
السجع لا تدخل دخولاً أصيلاً فى حيز تلك المزية التى بلغت فى لغة القرآن حد
الإعجاز.

ومرة أخرى نجد إلحاح عبدالقاهر على إخراج تلك القيم الجمالية الأخيرة -
أو أفرادها - نابعاً من عنايته بالرد على «أصحاب اللفظ» الذين يعتقدون أن الألفاظ
- لذاتها - هى مرد الحسن ومناط الجودة، ومن ثم راح يرصد كثيراً من الأوصاف

(١) السابق ص ٩ ، قارن بـ «دلائل الإعجاز» ص ٢٠٨ .



التي جرت العادة بإطلاقها علي اللفظ، ويفسرها على نحو يبطل به مزاعم هؤلاء من جهة ، ويدعم رأيه في حقيقة الإعجاز من جهة أخرى، فهو يقول:

«.. فإذا رأيت البصير بجواهر الكلام يستحسن شعراً، أو يستجيد نثراً، ثم يجعل الثناء عليه من حيث اللفظ فيقول: حلو رشيق، وحسن أنيق، وعذب سائغ وخلوب رائع، فاعلم أنه ليس ينبئك عن أحوال ترجع إلى أجراس الحروف وإلى ظاهر الوضع اللغوي، بل إلى أمر يقع من الأمر في فؤاده، وفضل يقتدحه العقل من زناده..»^(١).

إن بلاغة التعبير الأدبي في نظر عبد القاهر تكمن في طاقته التصويرية، أي في قدرته على تمثيل المعاني أو تجسيدها في (صور) فنية ذات خصوصية وتفرد، أما وسائل هذا التشكيل فهي ما حدد مجالها عبد القاهر بقوله:

«وجملة الأمر أن صور المعاني لا تتغير بنقلها من لفظ إلى لفظ حتى يكون هناك اتساع ومجاز، وحتى لا يراد من الألفاظ ظواهر ما وضعت له في اللغة، ولكن يشار بمعانيها إلي معانٍ أخرى، واعلم أن هذا كذلك مادام النظم واحداً، فأما إذا تغير فلا بد حينئذ من أن يتغير المعنى..»^(٢).

فإذا كان التصوير الفني - كما يتجلى في هذا النص - وفقاً على وجوه النظم وألوان المجاز فإن مقتضى ذلك أن الفنون التي اختص ببحثها علم البديع، والتي تخرج بطبيعتها عن هاتين الدائرتين ليست - في نظر عبد القاهر - من الأدوات الفاعلة في هذا التصوير الذي ترتبط به المزية أو ثق ارتباط.

لقد اعترف عبد القاهر بأن تلك الفنون أو الظواهر المتعلقة بذات اللفظ أثرها في فنية الأسلوب وجمال العبارة، ولكنه صرح في الوقت نفسه بأنه أثر ثانوي إذا

(١) أسرار البلاغة، جـ ١، ص ٩٧، تحقيق: محمد عبد المنعم خفاجي، مكتبة القاهرة، الطبعة الثالثة، سنة ١٩٧٩م.

(٢) دلائل الإعجاز، ص ٢٠٤، ٢٠٥.



قيس بأثر النظم أو صور المجاز، ومن ثم فإن دورها فى بلاغة القرآن - متى وجدت - يقتصر على دعم الإعجاز وتوكيده ، فهو يقول :

« اعلم أنا لا نأبى أن تكون مذاقة الحروف وسلامتها مما يشغل على اللسان داخلاً فيما يوجب الفضيلة، وأن تكون مما يؤكد أمر الإعجاز، وإنما الذى ننكره ونفيل رأى من ذهب إليه أن يجعله معجزاً به وحده»^(١).

وقبل أن نتابع آثار تلك النظرة لدى عبد القاهر نود أن نلاحظ أنه لم يكن منصفاً - وهو يحاول تأصيل تلك النظرة - حين صب هجومه اللاذع على القاضى عبد الجبار سنة ٤١٥ هـ مدعياً أنه من أنصار اللفظ الذين غفلوا أو تغافلوا عن أمر النظم، ذلك الهجوم الذى يتضح فى مثل قوله :

«واعلم أن السبب فى أن يقع النظر منهم موقعه أنهم حين قالوا: نطلب المزية ظنوا أن موضعها اللفظ، بناء على أن النظم نظم الألفاظ، وأنه يلحقها دون المعانى، وحين ظنوا أن موضعها ذلك واعتقدوه وقفوا على اللفظ، وجعلوا لا يرمون بأوهامهم إلى شىء سواه، إلا أنهم على ذلك لم يستطيعوا أن ينطقوا فى تصحيح هذا الذى ظنوه بحرف، بل لم يتكلموا بشىء إلا كان ذلك نقضاً وإبطالاً لأن يكون اللفظ من حيث هو لفظ موضعاً للمزية، وإلا رأيتهم قد اعترفوا من حيث لم يدروا بأن ليس للمزية التى طلبوها موضع ومكان تكون فيه إلا معانى النحر وأحكامه؛ وذلك أنهم قالوا: إن الفصاحة لا تظهر فى أفراد الكلمات، وإنما تظهر بالضم على طريقة مخصوصة...»^(٢).

ومما يؤكد عدم الإنصاف لدينا ما يلى :

أن عبارة القاضى عبد الجبار تنفى نفياً صريحاً تعلق الفصاحة باللفظ المفرد، وقد كان هذا النفى أساساً من الأسس التى أرسى عليها عبد القاهر نظريته^(٣) فى النظم.

(١) السابق ، ص ٤٠١ .

(٢) السابق ، ص ٣٠١ . والعبارة الأخيرة فى النص هى عبارة القاضى عبد الجبار .

(٣) انظر : دلائل الإعجاز ، ص ٣٥ وما بعدها .



ومفهوم النظم لدى عبد القاهر هو : «توخى معانى النحو بين معانى الكلم». وهذا المفهوم هو ما حدده القاضى عبد الجبار - فى إجمال وتركيز - لمصطلح الضم، ولنستمع إليه يقول بعد عبارته السابقة: «ولا بد مع الضم من أن يكون لكل كلمة صفة، وقد يجوز فى هذه الصفة أن تكون بالمراضعة التى تناول الضم، وقد تكون بالإعراب الذى له مدخل فيه، وقد تكون بالموقع، وليس لهذه الأقسام الثلاثة رابع؛ لأنه إما أن تعتبر فيه الكلمة، أو حركاتها، أو موقعها»^(١).

فالضم كما يتجلى فى هذا النص يعنى الصياغة أو البناء النحوى للتركيب، ذلك البناء الذى تتفاعل فيه دلالة اللفظ (المراضعة) مع وظيفته النحوية التى يجليها (الإعراب) من جهة والموقع الذى يشغله فى ترتيب ألفاظ التركيب من جهة أخرى، وقد كانت هذه الجوانب الثلاثة - كما يلاحظ الدكتور شوقى ضيف^(٢) بحق - هى المحاور التى يدور عليها النظم أو معانى النحو لدى عبد القاهر.

أشار القاضى عبد الجبار - بعد النص السابق مباشرة - إلى أن النظر فى فصاحة الأسلوب ينبغى أن يتم - عند التحليل على مستويين:

مستوى الكلمة : للبحث عن قيمة اختيارها فى موقعها الخاص .

مستوى الضم والبناء : للبحث عن قيمة العلاقات المنبثقة عن تجاوز

وحداته ، فهو يقول : «ولابد من هذا الاعتبار فى كل كلمة، ثم لابد من اعتبار مثله فى الكلمات إذا انضم بعضها إلى بعض» وهى نظرة تقترب إلى حد كبير من نظرة عبد القاهر إلى المزية وحصرها فى مزية اللفظ ومزية النظم .

إذا كان عبد القاهر قد صرح بأن الظواهر الجمالية المتعلقة بذات اللفظ لها دور ثانوى فى تحقيق المزية فإن هذا هو ما سبقه إليه القاضى عبد الجبار، وذلك

(١) المغنى فى أبواب التوحيد والعدل ج ١٦ ص ١٩٧ وما بعدها، تحقيق أمين الخولى .

(٢) انظر : البلاغة تطور وتاريخ ص ١١٧ ، الطبعة الخامسة ، دار المعارف ، سنة ١٩٦٥ م .



حيث قال: «إن المعتبر في المزية ليس بنية اللفظ، والمعتبر فيها ما ذكرناه من الوجوه، فأما حسن النعمة، وعذوبة القول فمما يزيد الكلام حسناً على السمع لا أنه يوجب فضلاً في الفصاحة..»^(١).

والأمر اللافت للنظر في هذا المقام هو أن موقف عبد القاهر من القاضي عبد الجبار يتفق تماماً مع موقف الباقلاني - السابق - من الرمانى، ففى كلا الموقفين - من جهة - وجدنا هجوماً ساخراً من اللاحق «الاشعرى» على السابق «المعتزلى». وفيهما - من جهة ثانية - وجدنا اللاحق رغم إفادته من السابق ينقل بعض عباراته - دون أن يصرح باسمه - لاويًا عنقها إلي ما تريد من تشهير به، وتسفيه لرأيه في حقيقة الإعجاز، وفيهما - من جهة ثالثة - لم نكد نجد ما يبرر هذا الهجوم ، اللهم إلا عزوف المعتزلة عن مصطلح «النظم» الأثير لدى الأشاعرة ، وقد سبق أن أشرنا إلي أن مصطلح «التأليف» لدى الرمانى، ومصطلح «الضم» لدى القاضي عبد الجبار يتفقان - إلي حد كبير - فى مدلولهما، وفى ربط الإعجاز بهما مع مصطلح «النظم» لدى هؤلاء.

إننا - بناء على ذلك - قد نحازف بالقول بأن الخلاف العميق بين المعتزلة والأشاعرة فى ميدان علم الكلام قد ذاب أو كاد يذوب فى ميدان قضية الإعجاز أو - على وجه التحديد - فى الزاوية التى أثرت من خلالها تلك القضية فى البحث البلاغى، إذ لم يكن التركيز فى هذا الصدد على النظم أو التأليف هو مظهر الاتفاق الوحيد بين الفريقين، بل لقد كان هذا الاتفاق بمثابة القاعدة التى يدعمها - ولا ينقضها - الانحراف اليسير عنها ، فلم تكن هناك - فيما نزع - بلاغة فى بيئة الاعتزال تختلف فى توجهاتها وخصائصها عن البلاغة لدى سواهم، أجل، لقد حفلت مؤلفات هؤلاء وهؤلاء بكثير من ألوان الجدل ومظاهر الخلاف، ولكن ينبغى ألا تفوتنا أن تلك المؤلفات لم يخلص الكثير منها إلي النظرة البلاغية الصرفة، بل قد تمازجت فيه النظرتان: الكلامية والبلاغية، فكانت الأولى مثار هذا الجدل وذلك

(١) المغنى ، ج ١٦ ، ص ٢٠١ .



الخلاف الذي قد يصل إلي حد تسفيه رأى، أما الثانية فكانت بمثابة خيط واحد، أو تيار مستمر متواصل أفاد فيه اللاحق من السابق، فلم تكن أشعرية عبد القاهر الجرجاني مثلاً حائلاً بينه وبين الإفادة مما سبقه إليه الجاحظ أو القاضي عبد الجبار «المعتزليان» ولم تكن جهود الزمخشري والسكاكي فى ميدان البلاغة إلا بناء على الدعائم التى أرساها قبلهما عبد القاهر.

ولا نود هنا أن نستطرد فى تلك الملاحظة التى يحتاج الوفاء بها إلى بحث مستقل، وبحسبنا أن ندعمها بما لاحظناه الآن من توافق الفريقين على الاعتقاد فى أن الظواهر أو الفنون المتعلقة باللفظ فى ذاته لم يكن لها دور أصيل فى تحقيق الإعجاز.

لقد كان ذلك الاعتقاد السائد - فيما نرى - هو الأساسى النظرى لاستقلال «علم البديع» من جهة، واختلاف النظرة إلى الظواهر التى يعالجها عن النظرة إلى ظواهر علمى المعانى والبيان من جهة أخرى، وتلك النظرة هى ما بدت آثارها واضحة لدى عبد القاهر الجرجاني فيما يلى:

- لم يحاول عبد القاهر استقصاء تلك الظواهر (فى الوقت الذى ألح فيه على هذا الاستقصاء مع خصوصيات النظم وصور المجاز) بل إنه لم يتناول إلا القليل منها فى ثنايا دلائل الإعجاز وفى مقدمة أسرار البلاغة.

- لم يكن فى تعرضه لهذا القليل يهدف إلى تحليله تحليلاً فنياً يكشف عن قيمه الجمالية بقدر ما كان يهدف إلى التدليل على (شكلىة) تلك القيم أو ثانويتها بالنسبة للإعجاز، وهو ما يتجلى فى مثل قوله:

«والقول فيما يحسن، وفيما لا يحسن من التجنيس والسجع يطول، ولم يكن غرضنا من ذكرهما شرح أمرهما، ولكن توكيد ما انتهى بنا القول إليه من استحالة أن يكون الإعجاز فى مجرد السهولة، وسلامة الألفاظ مما يثقل على اللسان»^(١).

(١) دلائل الإعجاز ، ص ٤٠٣ .



حرص عبد القاهر على إيراد كثير من النماذج القرآنية في تناوله لمباحث النظم وصور المجاز (وإن كانت في هذه الأخيرة بنسبة أقل)، أما في تناوله لتلك الظواهر فقد ابتعد نهائياً عن إيراد نماذج لها من القرآن الكريم، واقتصر على الاستشهاد لها من الشعر والنثر، وهو مسلك لا يخلو فيما نحن بصدده من دلالة، وكأنه كان يعنى تبرير هذا المسلك حين قال عن الجناس : إنه «من حلى الشعر»^(١).

نستطيع - إذن - أن نقرر أن نظرة البلاغيين المتأخرين إلى تلك الظواهر التي استقل ببحثها على البديع على أنها مجرد حلى أو محسنات - هذه النظرة إنما نبتت - منذ عصر مبكر - في أحضان قضية الإعجاز، ثم تبلورت معالمها وتحددت أصولها لدى عبد القاهر الجرجاني حين قصر مزية اللفظ على دلالاته المجازية فحسب، ولعل مما يوضح دور عبد القاهر في تحديد مجال هذا العلم أن الألوان البديعية التي أسرف البلاغيون المتأخرون في الإكثار منها لا تتعلق - في عمومها - بالالفاظ من حيث دلالتها المجازية، بل تتعلق بها إما من حيث طبيعة حروفها وبنياتها الصوتية وهي ما سميت عندهم «محسنات لفظية» أو من حيث دلالتها على معانيها الأصلية، وهي ما أسموها «محسنات معنوية»^(٢).

إننا في ضوء ما تقدم يمكن أن نستخلص النتائج التالية :

أولاً : أن قضية الإعجاز القرآني هي المهاد الذي نشأت في أحضانه فكرة الفصل بين ظواهر البلاغة.

ثانياً : أن التقسيم الثلاثي لتلك الظواهر قد بدأت إرهاباته الأولى لدى الباقلاني في القرن الرابع، ثم تحددت معالمه علي يدي عبد القاهر الجرجاني في القرن الخامس، بحيث يصح القول بأن ذلك الرجل الذي نضجت على يديه مباحث البلاغة قد نضجت على يديه - كذلك - فكرة تقسيم تلك المباحث على النحو الذي استقرت عليه حتى اليوم.

(١) السابق - نفسه .

(٢) انظر : الإيضاح ، ص ٣٤٨ .

ثالثاً : أن الحدود الفاصلة في هذا التقسيم كما أوضحها عبد القاهر هي بعينها الحدود الفاصلة بين علوم البلاغة الثلاثة (المعاني - البيان - البديع) لدى البلاغيين المتأخرين، أى أن ما يعزى لهؤلاء في هذا المجال لا يعدو وضع المصطلح الخاص بكل علم منها.

رابعاً : أن ترتيب تلك العلوم الثلاثة فى كتب المتأخرين - ذلك الترتيب الذى يمثل فيه علم المعاني مركز الصدارة، وعلم البديع منزلة الذيل - لم يكن سوى ترجمة لطبيعة نظرة عبد القاهر وسابقيه إلى الظواهر التى يعالجها كل علم منها تبعاً لدرجة تعلقها - فى نظرهم - بحقيقة الإعجاز.

بقى أن نشير إلى أننا فى ضوء تلك النتائج لا نسلم بتلك الدعوى المعاصرة التى ترى أن ظاهرة التقسيم هى آفة البحث البلاغى، وأنها السبب فيما آل إليه أمر البلاغة على أيدي البلاغيين المتأخرين من تحجر وجمود، فمن الصحيح أن هناك كثيراً من الشوائب التى علفت بالبحث البلاغى لدى هؤلاء من جمود النظرة؛ وجفاف الذوق، ورسوف فى أغلال التعقيد وقيود المنطق، ولكننا لا نسلم بأن تلك الشوائب قد ترتبت على ظاهرة التقسيم ترتب النتيجة على السبب، ولعل فيما أثبتته هذا البحث من وضوح تلك الظاهرة لدى عبد القاهر ما يؤيد ذلك؛ إذ إن النظرة البلاغية لدى ذلك الرجل (كما يسلم أصحاب تلك الدعوى) قد برئت - أو كادت من تلك الشوائب، على أن هذا قد يقود إلـى التساؤل عن مدى صلاحية تلك الظاهرة للبقاء.. وتلك قضية أخرى تحتاج إلى بحث آخر.

